عولمة الأديان

طلال النوتكي

يحاول الباحث والقس مايكل بوس في مقالته في مجلة التسامح - التفاهم العدد السابع «الهوية الدينية والقيم العالمية الناشئة» إعادة تسليط الضوء على الافتراض الذي يطرحه صامويل هنتنجتون في كتابه «العمل الرائد حول العلاقات الدولية»، والذي يتحدّثُ فيه الأخيرُ عن فكرة أنّ الهوية الدينية هي سبب رئيسٌ لصراع الحضارات، ويدّعي أنّ الأديان عمومًا والإسلام خصوصًا، قد أسس لهذا الصراع على مراحله التاريخية المختلفة.

يُقدّم بوس كلامه بالحديث عن العولمة وما يقفُ حجر عثرة في طريقها، فتكون –عنده- الهوية الدينية أكبر حجر عثرة، حيث إنّ الهوية الدينية تجمع تحت ظلها عناصر الهوية الأخرى، فهيَ تحدد –في أحايينَ كثيرة- اللغةَ، والعادات والأعرافَ، والأيديولوجيات وأطُرَ التفكير العام، وطريقة النظر للآخر المخالف. كلّ مقومات الهوية مستمدة من الدين، أو مسندةٌ إليه، وحتى تكون الهويةَ مميزة ومحفوظة، كان لا بدّ من إظهار الاختلافات مع الآخر، وغرسها في الناشئة بأنّها لا سواها، وبأنّ كلَّ مخالف عدوٌ، فصُنعُ أعداء الهوية حفظٌ للهوية، وهنا تتعثرُ المساعي لخَلق جو من التقاربَ والتوافق بين الأديان والمجتمعات ذات الهويات المختلفة، حجر العثرة هذا أساسُه الهوية الدينية. ورغمَ أن بوس لا يخالفُ هنتنجتون في كل هذا، إلا أنّه يأخذ عليه تشاؤمَه في إمكانية أن تكون الأديان –الإسلام- أرضًا يمكن أن تستقرّ عليها العولمة!.

إنّ المنطق الذي اعتمده هنتنجتون في حديثه عن الأديان هو أنّه من السهل دائمًا العثور على «مكونات دينية» لأي صراع قائم في أي زمان ومكان، فإضفاءُ جلباب الدين على النزاعاتَ والحَربُ باسم الدين وباسم الله قائمة، وهذا وإن كان صحيحًا، فهو غير دقيق، فكل حرب ظالمة تتوسد الدين والنصوص هي حرب ظالمة، ومحاولةٌ للوي أعناق النصوص إلى مجرى المصلحة الأيديولوجية، وهذا يتنافى والدين. الأديانُ السماوية والقوانين الوضعية على السواء، لا تحث أتباعها لا على العنف، ولا على التعصب، بل على السماحة والعدل والحرية والإحسان وكل القيم النبيلة، وهذا ما تدعو إليه العولمة أيضًا. كل أحد حُر في اعتناق ما يشاء، وفعل ما يشاء، على ألا يؤذي غيره، ولا يؤذي نفسه!

وهذه القيم مجتمعةً هي محاولة لتحسين حياة البشر من نواح عديدة، منها أنها تُطْلِعُهُمْ على محيطات فكرية واجتماعية همَ غافلون عنها، وتخرجهم من الإطار الضيّق إلى إطار أوسع وأكثر شفافية، وهي من جانب آخر تغير في نظرتهم للآخر المخالف، فاختلافه حينها لن يكون اختلافًا قاطعًا، بل اختلافًا ضروريًا ومثريًا، فلا خلاف في الإنسانية، ولا فيما تقتضيه الإنسانية من قيم وأخلاق عامة، يكفي أن يحسّ الإنسانُ بإنسانية من يخالفه، وأن يستشعر موقفه، حتى يَرجعَ ويُراجِعَ إنسانيته، وهذا يكفي لأن تتوقف كل النزاعات والحروب.

هذا الوعي المفقودَ عند القيادات، وعند المتكلمين باسم النصوص، هو ما أدى إلى انزياح البشَر عن كثير من الأديان، والمؤسفُ جدًا أن حوارات الأديان على مدى قرون لم تثمر شيئا، ورغم أنّ الجميع لا يختلف على القيم والأخلاق المشتركة، إلا أن الغالبية العظمى التي تحاورُ على المُشترَكات من جانب، وتغرسُ خلاف ذلك في أبنائها، وهذا ما يبطلُ المسعى الحقيقيَ للحوارات. وفي محاولة لتدارك ما تبقى، صدر إعلان «نحو قيم عالمية..» في عام ١٩٩٣، في محاولة لتريسخ قيمتين أساسيتين هما: أنّ كل إنسان له الحقّ في أن يعامَل بإنسانية، وأن على كل إنسان أن يُعامِلَ كما يحبُّ أن يُعامَل. وهاتَان القيمتان اللتان قررهما الإعلانَ، قد قررتهما قبلهُ الأديانُ، بل وأضافت إليهما مرتبةً أعلى من مرتبة الحقّ والواجب، هي مرتبة الإحسان، فالله تعالى وفي مواضع عديدة من كتابه يصفُ المحسنين، الذين اجتازوا مرحلةَ المطالبة بحقهم، إلى التنازل لغيرهم، فيقول: «والكاظمينَ الغيظَ والعَافينَ عن الناس، واللهُ يحب المُحسنين..»، «ويؤثرونَ على أنفسهم ولَو كان بهم خصاصة..»، ويقول الحبيبُ الكريم (صلى الله عليه وسلم): «المسلمُ من سلمَ المسلمونَ من لسانه ويده..»، و «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يجب لنفسه..»، ويقول السيد المسيح (عليه السلام): «أحبوا أعداءكم، باركوا لاعنيكم، أحسنوا إلى مبغضيكم، وصَلّوا لأجل الذين يسيئونَ إليكم ويطردونكم..»، هذا التسامح الجمُّ والقيم العالية التي يحث عليها الإسلام والمسيحية والأديان الأخرى قيمٌ أرقى وأشرفُ وأطهرُ من القيم – النبيلة - التي تحاول العولمة أن تؤسس لها. المشكلة هنا أنّ المتعصبين من أتباع هذه الأيان يسحبونَ هذه النصوص ليجعلوها حكرًا لمعتنقيَ ذلك الدين وحده، ولا ينظرونَ لها بمنظور الإنسانية العام، وهذا باب كبير يحتملُ النظرَ والنقاش الذي لسنا بصدده هنا!.

ولو أنّ هنتنجتون نظر لحقيقة الإسلام لما قررَ أنه يحجبُ عن العولمة، ولو قرأ السياقات الإسلامية التاريخية قراءة حقيقية، لتفاءل بإمكان جعل الإسلام منطلقًا للقيم التي تدعو إليها العولمة، بل ومنطلقاً لقيم فوق قيم العولمة.

ويقولُ بوس، إنّ الناظر للتاريخ الإسلامي يجدُ أنه اعتمدَ مبدأين في التعامل مع أتباع الديانات الأخرى الذين كانوا يقطنون المناطق التي وصلت إليها الإمبرطورية الإسلامية فترةَ توسعها، وهذان المبدآن هما: الحركيّة والاستمرارية.

ففي حين أنّ الحركية كانت تسمح بتفاعل الشريعة الإسلامية مع ما يتطلبهُ الوضعُ من مرونة وتقبل للآخر، كانت الاستمراريةُ تفرضُ اتباع تفاصيل وجزئيات الموروث الفقهي، هذا التقابل بين هذين المبدأين كان وما زال قائمًا، ففي فترة النشوء والتوسع الإسلامي، وجد المسلمون أنفسهم أمام أقليات دينية من اليهود والمسيحيين ثم الهندوس وغيرهم، فجعلوهم في ذمة الدولة الإسلامية وفي حمايتها، من باب أن اليهود والمسيحيين أهلُ كتاب، ومن باب أن غيرهم من أتباع الديانات الأخرى يدخلون في «الصابئة..»، ما داموا غير مؤذين لاستقرار الدولة، وغير مثيرين للقلاقل. وحينَ صار المسلمونَ أتباعًا للمبدأ الآخر، الاستمرارية، وغارقينَ في شعاب وتفرعات تأويلات النص القرآني، غافلين عن النص نفسه، دخلوا حينها في كهف العزلة عن غيرهم، والمحاولة – المدّعاة- لحفظ الهوية الإسلامية وابتعادهم عن القيم التي تفرضها النصوص، وتفرضها الإنسانية، إلى القيم التي تفرضها النصوص المَلْويّة، والقيم المؤدلجة.

ومن هنا، فليس ثمةَ اختلافٌ قاطعٌ لا بين الأديان بعضها البعض، ولا بينها وبين ما تدعو إليه العولمة، ولا ما يدعو إليه المصلحون، إنما الخلافُ في عدم محاولة الفهم الحقيقية، ونمطية التفكير، والخروج عن المألوف السائد، ومعاملة الآخر كعدو، ويبقى أنّه «يكفي أن تنظر إليّ كعدو، حتى تعجز عن فهم كلامي..».

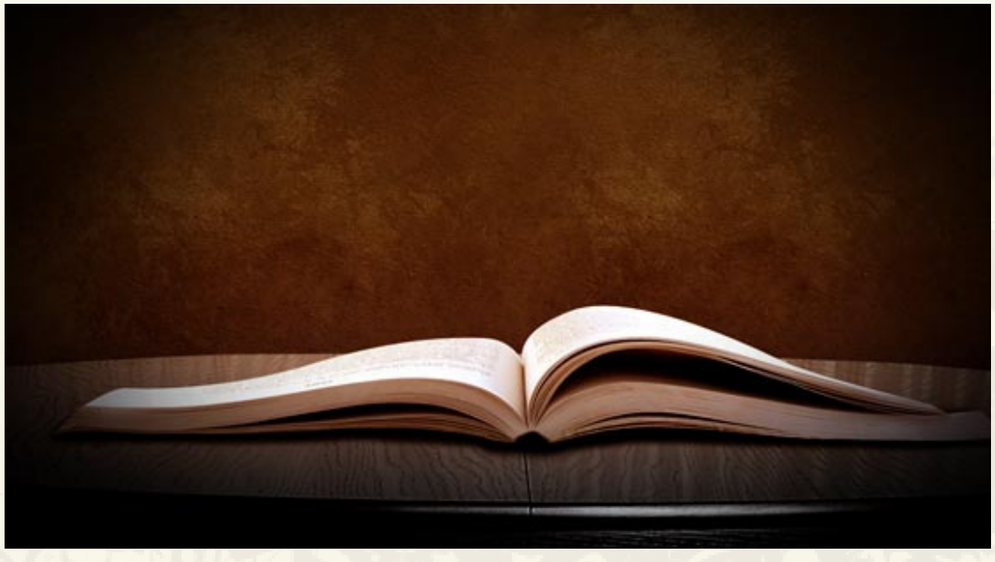

tal.fat@hotmail.com